محضر الجلسة رقم 512

التاريخ: الثلاثاء 22 شوال 1427 (14 نوفمبر 2006)

الرئاسة: المستشار السيد أحمد الشرقاوي الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان و10 دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة و50 دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

****

المستشار السيد أحمد الشرقاوي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه.

أعلن بعون الله عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في جدول أعمالنا، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من المراسلات وإعلانات، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد حاجي أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصل مجلس المستشارين ابتداء من 7 نونبر 2006 إلى غاية يوم الثلاثاء 14 منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 48 سؤالا.
- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة.

كذلك أصدر الاتحاد البرلماني العربي بيانا لإدانة واستنكار المجزرة الوحشية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني البطل هذا نصه:

الاتحاد البرلماني العربي يدين المجزرة الإسرائيلية الوحشية في بيت حانون

تابع البرلمانيون العرب باستنكار وإدانة شديدتين أثناء المجزرة الوحشية التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلية في بلدة بيت حانون الفلسطينية بعد سبعة أيام من الحصار وإعادة الاحتلال فيما سمي بعملية غيوم الخريف التي أدت إلى وقوع 62 شهيدا معظمهم من الأطفال والنساء وأكثر من 300 جريح ومصاب وتحويل أحياء المدينة القديمة، بما فيها بيوت العبادات إلى ضرائب وأنقاض.

إن حصار بيت حانون وما رافقه من عملية إبادة وحشية وتدمير منهجي مبرمج للبنية التحتية وشبكات الاتصال من اعتقالات تجاوزت 600 مواطن فلسطيني يعكس بوضوح الحقد العنصري النازي العدواني المتواصل لدى قادة إسرائيل وحكامها. ومن الواضح أن هذه العملية الهمجية لحكومة أولمرت تهدف في استعادة ثقة الإسرائيليين في حكومتهم بعد مأزقها في لبنان كما ترمي إلى عكس إرادة الصمود لدى الشعب الفلسطيني، ودفعه إلى الاستسلام والرضوخ للشروط الإسرائيلية وإسقاط الحكومة الفلسطينية المنتخبة ديمقراطيا والإجهاز على اتفاق الفصائل الفلسطينية الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تجمع ممثلين بجميع أطياف الشعب الفلسطيني حول برنامج وطني لمواجهة الاحتلال، ولكن هيهات، هيهات فإن المقاومة الضاربة التي واجه بها سكان بيت حانون العدوان الإسرائيلي الوحشي تؤكد أن الشعب الفلسطيني ماض في كفاحه وأنه لن يرض عن حرياته ودولته المستقلة بديلا مهما كانت التضحية.

إن اتحاد البرلماني العربي إذ يعلن إدانته واستنكاره الشديدين للمجزرة الإسرائيلية الوحشية الجديدة ضد الشعب الفلسطيني الشقيق، فإنه يؤكد مجددا تضامنه المطلق مع هذا الشعب حتى يتكلل نضاله بالنصر، ويعرب الاتحاد عن استنكاره للتبريرات التي أطلقها بعض مسؤولي الإدارة الأمريكية الذين برروا العدوان الوحشي على بيت حانون بأنه دفاع عن النفس، ويطالب الاتحاد جميع الحكومات

العربية بالتحرك النشيط في إطار حملة دولية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ضد أهالينا في فلسطين المحتلة وإلى تقديم المساعدات العاجلة لمواجهة نتائج الحصار الغادر.

كما يهيب الاتحاد بجميع برلمانيي العالم أن يعلنوا إدانتهم للعدوان الإسرائيلي وان يحثوا حكوماتهم على الضغط على إسرائيل لوقفه ويدعو مجلس الأمن الدولي واللجنة الرباعية إلى الإسراع باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لوقوف الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني.

الخزي والعار للمحتلين الإسرائيليين القتلة، والمجد والخلود لشهداء الشعب الفلسطيني الصامد، والنصر كل النصر لقضيته العادلة.

دمشق9 نونبر 2006 الاتحاد البرلمان العربي

كما توصل السيد رئيس مجلس المستشارين بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للجلسة العامة للأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 14 نونبر 2006، جاء فيها:

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن أحيطكم علما أن السيد كاتب الدولة لدى وزير الإعداد الترابي الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء سيجيب خلال جلسة يوم الثلاثاء 14 نونبر 2006 عن السؤالين الشفهيين الموجهين إلى السيد وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة.

كذلك توصل السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم بمراسلة وذلك من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للجلسة العامة للأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 14 نونبر 2006 جاء فيها:

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، نظرا لسفرهما الطارئ خارج الوطن في إطار مهام رسمية، يشرفني أن أبلغكم طلبي السيدين وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزير الصناعة و التجارة وتحديث الاقتصاد بتأجيل الجواب عن الأسئلة الشفهية الموجهة إليهما والمدرجة في جلسة يومه الثلاثاء 14 نونبر 2006، إلى جلسة لاحقة والسلام عليكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين. تفضلوا السيد الرئيس.

السيد المستشار إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني العزاء،

بخصوص القضية الفلسطينية -السيد الرئيس- كنا نتمنى أنه المجلس يعقد جلسة خاصة للتضامن مع إخواننا في فلسطين. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. تفضلوا سيدي.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

نفاجأ هذا الصباح باتخاذ قرار بعدم إدراج الإحاطات في هذه الجلسة، في الوقت الذي تقدمنا بسؤال آني فيما يخص الوضعية المزرية لقطاع الشغيلة. وكما تعرفون يأخذ الاتحاد العام للشغالين بإضراب في الوظيفة العمومية وسألنا الوزارة المختصة في هذا القطاع بعدم الاستجابة، هذه إحاطة أو اللي بغيتي.. نحن طلبنا سؤال آني، الشغيلة في القطاع ستأخذ في إضراب وطني، الحكومة لم تستجب لطلب المركزيات النقابية، فكيف يعقل أن الإحاطة ما تكونش والسؤال الآني ما يكونش. فالسيد الرئيس هذه نقطة نظام نتساءل ما هي الأسباب التي جعلت الإحاطة لم تكن في هذه الجلسة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحت السيد المستشار المحترم، توصل المجلس بطلبات الإحاطة من طرف فريق الاتحاد الدستوري ومن فريق التحالف الوطني. أستغرب أنكم طلبتم إدراج الإحاطة وأظن أن رئاسة المجلس لم تتوصل بأي طلب الإحاطة، فتقدموا الاتحاد الدستوري والتحالف الوطني بطلب إحاطات سنعمل على إدراجها الآن.. شكرا الإخوان المستشارين..

قبل الشروع في معالجة الأسئلة الشفهية، توصلت رئاسة المجلس بطلبات إحاطة، الأولى من فريق الاتحاد الدستوري، فليتفضل السيد رئيس الفريق.

السيد المستشار إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الزملاء الأعزاء،

لقد تقدمنا خلال الأيام القليلة الماضية بسؤال آني حول وضعية المستعجلات في المستشفيات العمومية. ولقد كان الهدف من هذا السؤال ليس إثارة قضية ظرفية عابرة والاستماع إلى جواب مقتضب، ولكن غايتنا كانت تهدف إلى فتح حوار ونقاش حول إحدى أهم وأعوص القضايا التي تهم المواطنين في حمايتهم وصحتهم وكرامتهم وإنسانيتهم.

وكلنا نعلم أن موضوع المستعجلات يتطلب من المؤسسة التشريعية أكثر من سؤال وأكبر من اجتماع، إنه يتطلب لجنة برلمانية لتقصي الحقائق، حول وضعية هذه المستعجلات والإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتها وطريقة عملها والخدمات التي تقدمها للمرضى في التطبيب والعلاج والمبيت.

إن موضوع الصحة أصبح أكثر راهنية من أي وقت مضى ومقياس عن مدى تقدم الدول، بل يعتبر من إحدى أهم المرافق الحيوية التي تحظى باهتمام المنظمات والهيآت الدولية.

إننا في الاتحاد الدستوري ندعو إلى التفاف المجلس ودعمه لمشروع تشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق حول وضعية المستعجلات بالمؤسسات الصحية العمومية، وندعو الحكومة أيضا للتجاوب مع هذا المقترح وتوفير كافة الوسائل والإمكانيات من أجل إنجاح مهمة اللجنة البرلمانية.

وفي الختام لابد من الإشارة بروح التضحية التي يتحلى بها العاملون في هذا القطاع رغم قلة الإمكانيات من أطباء وممرضين وإداريين. وإننا لعلى يقين من أن إحداث هذه اللجنة سيدعم جهودهم ويبرز كفاءتهم والمشاكل التي يعرفها هذا القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة لفريق التحالف الوطني.

المستشار السيدأحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني السيد الرئيس المحترم أن أتدخل باسم فريق التحالف الوطني لأحيط المجلس بقضية طارئة تثير اهتمام الرأي العام الوطني داخل الوطن وخارج أرض الوطن، يتعلق الأمر بالمشاركة السياسية للجالية المغربية بالخارج. ونسجل داخل فريق التحالف الوطني فشل الحكومة في تدبير هذا الملف، وإذ نثمن الإعلان عن إحداث المجلس الأعلى للجالية الذي أعلن عنه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وإعطاء مسؤولية الإشراف على تصور تشكيله إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كمؤسسة حقوقية يفترض فيها اعتماد منطق الحياد في تدبير هذا الملف.

نفاجأ ومعنا الرأي العام الوطني بأن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تبرع مؤخرا على جمعية المناظرة، إحدى جمعيات المجتمع المدني التي تنشط بالديار الأوروبية ب200 تذكرة سفر لحضور اللقاء الوطني التحضيري للإعلان عن تشكيلة المجلس الأعلى للهجرة، والذي ستحتضنه مدينة الرباط في شهر دجنبر المقبل. الكل يعرف الدور الهام الذي تلعبه جمعيات المجتمع المدني بديار المهجر من خلال مشاركتها الفعالة في الدفاع عن الوحدة الترابية والقيام بدور تحسيسي هام في تأطير جاليتنا وجعلها في ارتباط دائم مع الوطن.

إننا في فريق التحالف الوطني نؤكد على أن العلاقة التي تربط الجالية المغربية بالخارج ببلادنا المغرب علاقة مقدسة، الشيء الذي يفرض على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن يلتزم بالحكمة في معالجة هذا الملف والاهتمام بكافة شرائح الجالية المغربية، وذلك من خلال تنظيم مؤتمر وطني تشارك فيه جميع الجالية المغربية المتواجدة بالخارج من أجل رفع اللبس في إطار حوار وطني هادئ ومسؤول

بعيدا كل البعد عن المصالح الضيقة، ويأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للبلاد. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. تفضلوا.

السيد المستشار جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس.

نقطة نظام بالنسبة لي تتعلق بعدم إدراج سؤال شفوي آني تقدمنا به باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، حقيقة يتعلق بملف استعجالي وكان من المفروض أن تجيب عنه الحكومة بأسرع وقت، وقبل أن تجيبنا عنه أن تفتح الحوار مع الناس المعنيين عنه الذي هو ما يتعلق بإضراب أساتذة الجامعة حاملي الدكتوراة الفرنسية اللي الآن أسبوعين وهم في إضراب عن الطعام والحكومة لم تفتح معهم حوارا جادا.

ومع كامل الأسف لا نستغرب هذا لأن الحكومة حتى ما جاءت شاي باش تفتح حوار حتى مع السادة البرلمانيين، ولذلك استغرب هذا الأسلوب الذي تقوم به الحكومة ونطالب أن السيد الوزير الأول يتحمل مسؤوليته في هذا الملف لأنه ملف ظاهرة سابقة لم تكن في تاريخ المغرب أن أساتذة الجامعة يلجؤون لإضراب عن الطعام. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. سنعمل على إدراجه داخل المكتب سؤالكم. فإذا سمحتم ننتقل الآن إلى جدول أعمالنا لنستهله بالسؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني المكلف بالتكوين المهني وعددها ثلاث أسئلة، تتمحور حول المناظرة الوطنية للتكوين المهني.

ونظرا لوحدة الموضوع نستأذن المجلس الموقر بالاستماع إلى العروض المتعلقة بها أولا وذلك لنعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها دفعة واحدة. فالسؤال الأول حول المناظرة الوطنية الأولى للتكوين المهني للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، عبد الحميد السعداوي، عباد لحسن، يونس العراقي، محمد فاضيلي، سعيد أرزقي، سيدي صلوح الجماني، أحمد الإدريسي، علي آيت المودن، حسن أوتغلياست، إدريس الحسني، محمد عدال، مصطفى الرداد.

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

هذه المناسبة باش نثيرو الانتباه على أن جل الآليات عندنا هنا خاسرين، المجلس يصلح هاذ الشي.

أود أن أذكر بأن منظومة التربية والتكوين على المستوى العالي قليل من الآباء والطلبة يرغبون في تسجيل أبنائهم في الجامعات المغربية، عدد مدارس المهندسين والجامعات اللي تيرغبوا يمشيو لها، منها الطب والهندسة العدد اللي كيمكن يمشي لها قليل جدا، وبالتالي علينا أن نجد بديلا ونعتقد أن البديل هو التكوين المهني، فلما تنمشيو نشاهدو عدد الطلبات الآن اللي كتجي باش تدوز الامتحانات لولوج معاهد التكوين المهني تنلقاو عدد كبير جدا، وفي نس الوقت مؤسسات التكوين المهني لا تستطيع الاستجابة إلا للربع أو الخمس من الطلبات.

وأخيرا حضرنا في مناظرة وطنية أولى للتكوين المهني، كان الحضور حقيقة مكثف ومشاركة واسعة لجميع فئات المجتمع، خصوصا ما يتعلق منهم بالذين يشتغلون في الميدان الاقتصادي. الآن نريد أن نعرف من السيد الوزير أهم النتائج التي توصل إليها؟ وما هي مصادر التمويل التي سيعتمدها من أجل بلوغ الأهداف؟ ونثير أيضا الانتباه لصعوبة الحصول على أماكن للتدريب بالنسبة للطلبة الذين الآن هم في مختلف مراكز التكوين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. هناك سؤال في نفس الموضوع سؤال ثاني موجه للسيد كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني المكلف بالتكوين المهني حول تنظيم المناظرة الوطنية الأولى للتكوين المهني للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، عابد شكيل، عبد الله عباد، محمد المنصوري، عبد الحميد

بنعلوش، لحسن بوعود سفيان قرطاوي، حسن أبو العز، عبد اللطيف اسطمبولي، الحاج الطاهري، يحيى يحيى.

فليتفضل أحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نعلم جميعا الجهود التي تقومون بها على رأس هذه الوزارة للنهوض بهذا القطاع ألا وهو قطاع التكوين المهني إلى المستوى الذي نريد له جميعا.

السيد الوزير،

لقد فتحت الحكومة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله عدة أوراش تهم ميادين مختلفة يعد فيها العنصر البشري الرافعة الأساسية للنهوض بهذه الأوراش من جهة وبعجلة التنمية الوطنية والمحلية بصفة عامة.

ويحتل قطاع التكوين المهني ركنا أساسيا بين هذه الأوراش بل ورافدا مهما يصب مباشرة في مسار إنعاش الورش التنموي الكبير المتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

في هذا السياق نظمت وزارتكم المناظرة الوطنية الأولى للتكوين المهني تحت شعار مغرب الكفاءات لنعبئ طاقاتنا من أجل بنائه. وقد أسفرت هذه المناظرة عن توصيات هامة سيكون لها دون شك أثر فعال على إغناء استراتيجية التكوين المهني ببلادنا وفتح آفاق التشغيل أمام شبابنا.

ولذلك نسائلكم السيد الوزير عن أهم الخلاصات التي خرجت بها هذه المناظرة وعن الإجراءات العملية التي ستتخذونها لتفعيلها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. السؤال الآني الثالث في نفس السياق حول المناظرة الوطنية الأولى للتكوين المهني، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحق التازي، محمد تيتنى العلوي، محمد العربي القباج، عزيز الفيلالي، عبد اللطيف أبدوح، الناجي الفخاري.

فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

الزملاء المستشارين والمستشارات المحترمين،

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم الأهمية التي أصبح يحتلها التكوين المهني في التأهيل الاقتصادي بصفة عامة وكذلك أهميته في المبادرة أو أهميته في التنمية البشرية.

فالتكوين المهني أمام التزايد الديموغرافي وأمام ما يعرفه المغرب من تحولات أصبح لازما أن يلعب دوره الحقيقي في استقطاب الشباب وفي تأهيل الكفاءات وفي دمج كل القوى الحية في تنمية البلاد. لهذا نسجل للحكومة مبادرتها بتنظيم هذه المناظرة الأولى للتكوين المهني والتي استقطبت اهتمام كل الخبراء والمهتمين والمصاحبين لهذا الميدان. لذلك أبى فريقي إلا أن يسجل هذا السؤال الآني من أجل أن يطلب من السيد الوزير ومن خلاله الحكومة من أجل أن يسلط الضوء على نتائج هذه المناظرة وأهميتها، وبالتالي أهمية التوصيات التي انبثقت عنها ذلك لاعتبار أن الموضوع يشغل بال العديد من المهتمين داخل الوطن.

لذلك فسؤالنا يندرج في هذا الاتجاه، وذلك من أجل إطلاع الرأي العام من خلال البرلمان على مستجدات هذه المناظرة الوطنية الأولى. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير. تفضلوا.

السيد سعيد أولباشا كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني، مكلف بالتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أريد في البداية أن أتقدم بخالص الشكر للسيدات والسادة أعضاء الفريق الحركي والاستقلالي و فريق حزب العهد على طرحهم هذا

السؤال المهم الذي يتعلق بمناظرة وطنية أولى من نوعها في المغرب حول قطاع التكوين المهني.

أريد أن أقول أنه في إطار سياسة تواصلية قائمة على مبادئ التسيير الديمقراطي والشفافية وكذلك المشاركة في تحمل المسؤولية عقدت حكومة صاحب الجلالة نصره الله المناظرة الوطنية الأولى للتكوين المهني تحت شعار بمعاني كبرى ألا وهو: مغرب الكفاءات لنعبئ جل طاقاتنا من أجل بنائه. هذه المناظرة كما تعلمون تفضل مولانا صاحب الجلالة نصره الله وأسبغ رعايته السامية عليها، وذلك تأكيدا من جلالته للأولويات التي يوليها للعنصر البشري كعمود فقري لتحقيق كل ما يبتغيه لشعبه من تقدم وازدهار وتنمية شاملة في جل المجالات.

تجسيدا إذن للتوجيهات الملكية السامية، وكذلك تفعيلا لمبادئ الميثاق الوطني للتربية والتكوين وكذلك التوجهات والأهداف المتضمنة في التصريح الحكومي أمام مجلسكم الموقر عرف القطاع خلال الخمس السنوات الأخيرة منجزات هامة توجت بتنظيم هذه المناظرة التي كان الهدف من تنظيمها هدفين اثنين:

أولا، الوقوف على حصيلة المنجزات خلال النصف الأول يعني 2000-2005 من تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين المهني في جوانبه المتعلقة بالتكوين المهني، ثم إعداد استراتيجية لتنمية القطاع لا على المدى المتوسط في أفق سنة 2010 وأيضا على المدى البعيد في أفق سنة 2015 .

وتم اختيار ثلاث محاور أساسية تشكل الدعامات الأساسية للتغيير المنصوص عليه في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ويتعلق الأمر بثلاث ورشات كبرى:

- ملاءمة قضايا التكوين مع التشغيل، والتي تمت معالجتها من خلال أربع محاور كما جاء بها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ويتعلق الأمر ب:
  - تنمية التكوين بالتدرج المهني؛
  - تنمية التكوين المهني الخاص؛
  - تنمية التكوين أثناء العمل ومحاربة الأمية الوظيفية؛
  - إعادة هندسة النظام ككل باعتبار المقاربة حسب الكفاءات.
- الورشة الثانية تتعلق ببرنامج الإقلاع، programme émergence الذي وضعته الحكومة وذلك من خلال توفير الكفاءات في قطاعي ترحيل الخدمات les métiers de l'offshoring، وأيضا فيما يتعلق بالمناولة الصناعية la sous traitance industrielle في بعض القطاعات الأساسية والتي تشكل اليوم المهن العالمية الجديدة للمغرب.
- الورشة الثالثة، تتعلق بحكامة نظام تكوين المهن.

تميزت أشغال هذه المناظرة، أيها السيدات والسادة، بكلمة توجيهية وجهها السيد الوزير الأول والي تضمنت عدة قرارات هامة اتخذتها الحكومة من أجل تنمية وتطوير القطاع.

وإننا اليوم وبفضل ما خلصت إليه أشغال هذه المناظرة لنتوفر على رصيد مهم وعملي من التوصيات تهم مختلف المواضيع والإشكاليات المرتبطة بالقطاع والتي تشكل أرضية خصبة ستساعد لا محالة على إرساء استراتيجية واضحة المعالم تمكن الحكومة وكافة الفاعلين في هذا القطاع لبلورة برامج واضحة لتنمية القطاع لا على المدى المتوسط ولا على المدى البعيد.

يمكن أن نلخص هذه التوصيات وتعلمون أن هذه التوصيات هي موجودة بالتفصيل على موقع الوزارة، الموقع الالكتروني الانترنيت الذي هو www.dfp.ac.ma هي موجودة بتفصيل وللسيدات والسادة المستشارين أن يتفحصوها جملة وتفصيلا.

أريد أن ألخص البعض منها. فيما يتعلق بالورشة الأولى التي تتعلق بملاءمة التكوين والتشغيل من خلال تنمية التكوين بالتدرج المهني، ثم جاء التنظيم وهندسة التدرج إعطاء خصوصا صلاحيات أكبر لمراكز التكوين في التدرج المهني، من أجل ملاءمة تنظيمها الإداري والبيداغوجي لخصوصيات المقاولات.

ثم فيه مجال هندسة التكوين والموارد التكوينية: تبسيط وملاءمة الإطار المنهجي المتعلق بالمقاربة باعتبار الكفاءات، ثم توسيع التجربة النموذجية لخلق مراكز للتكوين بالتدرج المهني داخل المقاولات.

فيما يخص الموضوع الثاني المتعلق بتنمية التكوين أثناء العمل ومحو الأمية الوظيفي تم اقتراح أو من خلال ذلك تحضير الشروط القانونية لخلق وتسيير صندوق للتكوين أثناء العمل un fond أثناء العمل وتطوير تدابير تشجيعية على التكوين المستمر لفائدة العمال

والمقاولات، خصوصا الصغرى والمتوسطة منها ثم وضع نظام معلوماتي حول التكوين أثناء العمل والتصديق على المكتسبات المهنية والرصيد الزمني للتكوين.

فيما يخص الموضوع الثالث الذي يتعلق بإعادة هندسة نظام التكوين حسب مقاربة اعتبار الكفاءات ومن خلال ذلك تم اقتراح وضع مخطط استراتيجي على المدى المتوسط والبعيد لتوسيع إعادة الهندسة لكي تشمل كل القطاعات الاقتصادية المهمة وتشكيل لجنة وطنية للقيادة والتتبع.

فيما يخص التكوين المهني الخاص: إعادة هندسة التكوين المهني الخاص عن طريق إرساء برامج التكوين حسب مقاربة اعتبار الكفاءات، ثم تشجيع القطاع وهنا تثمن اللجنة قرار السيد الوزير الأول المتضمن في خطابه بمناسبة افتتاح أشغال هذه المناظرة والقاضي بتخصيص غلاف مالي قدره 5 ملايين درهم برسم مشروع القانون المالي لسنة 2007، والذي سيصل إلى 10 ملايين درهم ابتداء من سنة 2008، كمساهمة في تمويل نفقات التكوين بالمؤسسات المعتمدة بالمستوى التقني المتخصص وفي الشعب ذات الأولوية للاقتصاد الوطني، ثم السماح أيضا للمؤسسات المعتمدة لتلقين تكوينات من نوع الإجازة المهنية. la licence professionnelle وكذلك إرساء ممرات بين التكوين المهني الخاص والتعليم العالي.

أما فيما يتعلق بالورشة المتعلقة ببرنامج الإقلاع: تم التأكيد على ضرورة إتقان اللغات الأجنبية، إدراج مجموعة من القيم ضمن البرنامج، 90 برنامج وطني للتكوين في 12 شعبة لهذا الغرض، وإحداث معهد للتكوين في مهن صناعة معدات الطائرات بشراكة مع أكاديمية الخطوط الملكية المغربية والمجموعة المغربية لمهن صناعة معدات الطائرات، وكذلك وضع برنامج على المدى القريب لتكوينات تأهيلية، ثم إحداث مركز للتكوين في مهن تركيب وتجهيز السيارات بشراكة مع الجمعية وإعادة هيكلة الشعب الحالية في قطاع الإلكترونيك.

أما فيما يتعلق بالورشة الثالثة المتعلقة بحكامة نظام التكوين المهني فمن بين التوصيات ملاءمة قيادة وتنسيق نظام التكوين المهني ودعم المنهجية القطاعية والجهوية وذلك بإعادة تحديد مهام واختصاصات جميع الهيآت المتدخلة من أجل قيادة ناجعة لهذه الاستراتيجية، ثم تدعيم استقلالية التدبير لمؤسسات التكوين المهني واعتماد أسلوب التعاقد les contrats programmes ما بين الشركاء لبلوغ الأهداف وكذلك اعتماد التدبير المبني على النتائج والتشجيع التدريجي لثقافة المسؤولية والمحاسبة مع تدعيم فاعل لإشراك المهنيين في حكامة نظام التكوين المهني. فهذه مجرد خلاصات لبعض التوصيات وستجدونها كما قلت بتفصيل في الموقع الالكتروني.

في الأخير أريد أن أقول وأن أجدد لمجلسكم الموقر ما سبق وأن قلته قبل أربع سنوات هنا أو داخل اللجان المختصة قلت إن أحد الأهداف الاستراتيجية للسياسة العامة في هذا القطاع هو محو تلك الصورة النمطية التقليدية التي كانت مترسخة لدى الكثيرين والتي تظهر التكوين المهني كشكل من أشكال التعويض عن الفشل الدراسي وعدم القدرة على متابعة التعليم العالي، صورة كان يأنف منها التلاميذ وأولياء الأمور ويقبلونها على مضض في حالة الضرورة. والآن وبعد شهر ونصف من دخولنا السنة الخامسة من الولاية التشريعية أستطيع أن أقول لكم -أيها السيدات والسادة - بكل ثقة إن التكوين المهني قد قطع نهائيا مع تلك الصورة النمطية، والإقبال اليوم عليه في تزايد مستمر، هذه السنة كانت نسبة الإقبال تفوق 320.000 طلب رقم كبير ولكن الطاقة الاستيعابية لا يمكن أن توفر كل هذا لهؤلاء الطلبة رغم أننا زدنا يعني ضاعفنا مرتين عدد المتدربين والمسجلين والذي تجاوز 256.000 هذه السنة في مختلف القطاعات المكونة كانت حكومية أو خصوصية.

فأقول أن القطاع عرف تطورا مهما في نوعية برامجه وتعليمه وأيضا في نوعية الشواهد والدبلومات التي يسلمها. فأريد أن أقول على أن وضع أي استراتيجية لقطاع التكوين المهني لا على المدى المتوسط ولا على المدى البعيد يجب أن تضع في الاعتبار أن الأمر لا يتعلق هنا باستراتيجية منفصلة قطاعية لوحدها بل هي استراتيجية تشكل عنصرا ضمن الاستراتيجية العامة للبلاد، استراتيجية العامة التي رسم محاورها صاحب الجلالة نصره الله وأيده والأمر هنا يتعلق كما قلت في خطابي أمام هذه المناظرة بترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي ترمي إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين وتمتعهم بحقوقهم الأساسية التي يضمنها الدستور وتنص عليها

المواثيق الدولية، ولاسيما الحق في التعليم والتكوين والحق في العمل، وأيضا باستراتيجية التنمية البشرية، التي أعلن عنها صاحب الجلالة والاقتصادية والتي تجعل من قضية بناء الإنسان المغربي المنتج والقادر على الاندماج بالعصر قضية مركزية تدور حولها، تنطلق منها وتعود إليها جميع القضايا الأساسية الأخرى. وكذلك أخيرا استراتيجية مواجهة تحديات العولمة وتقوية القدرة التنافسية لمقاولتنا واقتصادنا الوطني من خلال تأهيل الموارد البشرية الكفأة والمكونة وفق أحدث التطورات التي تعرفها تكنولوجية تصنيع وتقديم الإدارة. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب من طرف؟.. لكم الأسبقية الفريق الحركي. هل هناك تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

لا يسعنا إلا أن نشكره وأن نشكر الحكومة أيضا ونطالب في نفس المناسبة من الوزراء الآخرين الذين لهم تكوينات داخل وزارتكم أنهم يسلموا ذاك الشي اللي عندهم للوزارة التي أصبحت الآن متخصصة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. فريق العهد، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

السيد الرئيس.

بدوري أشكر السيد الوزير على العرض القيم والإيضاحات. وفي هذه المناسبة بغيت باش نطلب من السيد الوزير إذا كان ممكن لأن كاين فئة من المواطنين أطفال قاصرين الموجودين في المهجر بطرق غير شرعية واللي هم في دول أوروبا يعانون مشاكل اجتماعية. وفي هذا الإطار بغيت نطلب هل من الممكن لأن تمت واحد الاتصالات على صعيد الجهات، ما بين جهات من بعض الدول الأوروبية وبعض جهات بالمملكة في هذا الإطار لمناقشة وضع هؤلاء الأطفال. وفي هذا الإطار بغيت نطلب من السيد الوزير لأن توصلنا بواحد المناقشة وواحد الحوار بأنه ممكن باش هؤلاء الأطفال يرجعوا للبلاد ولكن شريطة باش الوزارة وبشراكة وباتفاق مع هاذيك الجهات يبنيو بعض المؤسسات لتعلم اللغة من جهة وللتكوين المهني من جهة ثانية لهؤلاء الأطفال اللي غادي يرجعوا ويقراو سنتين أو ثلاث سنوات، لأن نعرف بأن أوروبا في حاجة ماسة لليد العاملة. وفي هذا الإطار سنكون بأننا أرجعنا هؤلاء الأطفال وتعلموا اللغة ديال هاذيك الدولة التي سيرجعون لها من بعد وكذلك يتعلمون التكوين المهني في واحد المهنة شريفة اللي يمكن يربحوا بها وقتهم؟

وفي هذا الإطار بغيت نقول بأنه يمكن حتى يتدار شكل ديال الكوطا ما بين هذه الجهات أو هذه الدول وبين الجهات بالمملكة ونطلب من السيد الوزير باش يعطي عناية خاصة لهذه المسألة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس. بطبيعة الحال لابد أن أشكر السيد الوزير على العرض الذي قدمه لنا فيما يخص المناظرة، لكن كاتحاد العام للشغالين لابد أن نكرر الملاحظات التي سبق أن قدمناها سواء في العديد من المناسبات أو في المناظرة.

السيد الرئيس،

التكوين المهني الوقت فاش جاء، جاء من أجل تكوين مهني للطبقة الشغيلة من أجل تأهيلها ومن أجل أن تكون قادرة على المواجهات كما قال السيد الوزير العولمة والمنافسة، لكن مع الأسف زاغت طريق التكوين المهني إلى تعليم مهني في الوقت التي كانت بلادنا عندها تكوين تقني مهني مع الأسف أنه تلغى ذاك التعليم المهني وعوضوه بالتكوين المهني، ونعرف جميعا الكيفية التي يتم بها هذا التكوين المهني، ونعرف جميعا أن الجهة اللي بطبيعة الحال يهمها الأمر نقدرو نقول أنه مع الأسف تقصات من هاذ التكوين المهني، وخصوصا في هذا الظرف الشغيلة المغربية في حاجة إلى تكوين وتأهيل لمواجهة المنافسة وكذلك حتى تغلق بعض المؤسسات نتيجة تأهيل بعض الشغيلة.

بطبيعة الحال احنا في المناظرة نأخذ مجموعة من التوصيات التي أشار إليها السيد الوزير، نتمنى أن تكون هذه المناظرة ليست كسابقاتها لأن كما نقول قالوا كلام وقلنا آخر وبقي ذاك الشي كله

في الرفوف كما راحت مجموعة من المناظرات، بحيث أن هذه المناظرة جاءت بتوصيات واضحة من أجل أولا أن نستمر في هذا التكوين المهني الذي بطبيعة الحال فرض علينا، وثانيا الاعتناء بالشغيلة حتى تتأهل مهنيا.

كذلك لابد أن نطرح سؤال هناك غياب ممنهج للفرقاء الاجتماعيين في التدبير أو التسيير أو برمجة هذا التكوين المهني، بحيث مثلا في التكوين الخاص كاين تغييب ديال الشركاء الاجتماعيين احنا مغيبين كاتحاد عام نسأل السيد الوزير لماذا؟ علاش؟ بينما احنا اللي بطبيعة الحال كممثلي الشغالين عندنا مجموعة من الأفكار، عندنا مجموعة ديال المناطق التي تهم الشغيلة وبطبيعة الحال هذا هو المنفذ الوحيد المخصص للشغيلة من أجل التكوين والتأهيل.

كذلك أشار السيد الوزير إلى تخصيص غلاف مالي، الغلاف المالي لا يسمن ولا يغني من جوع، التكوين المهني في حاجة إلى غلاف كبير من أجل التغلب لأن كما أشار السيد الوزير مئات الآلاف ديال الطلبات يتخذ 10000 ما كامل حتى 10%.

نتمنى خالصين أن كل التوصيات التي ساهمنا فيها واللي بطبيعة الحال ونتمنى أنه غادي يجي واحد الوقت فاش تدير واحد التقويم ديال هذه المناظرة باش نعرفو راسنا ماذا حققناه؟ وماذا لم نحققه؟ وماذا يجب أن نحققه؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. هل هناك رد السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني المكلف بالتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

جوابا على التساؤل المتعلق بالأطر القاصرين نحن منفتحون على أي تجربة، علما أن السن المسموح به لولوج التكوين كما تنص عليه المعاهدات الدولية والقوانين المغربية هو سن 15 سنة، فنحن منفتحون لأي تجربة من هذا النوع. قمنا بتجربة نموذجية مع بلجيكا والمتعلقة ببعض المغاربة المقيمين هناك، والذين كانوا في وضعية صعبة. هذه ثلاث سنوات، قمنا بتجربة نموذجية بمدينة مراكش، أتينا بهؤلاء الشباب المغاربة وتم تلقينهم تكوينا فيما يتعلق ببعض المهن كتدلاكت والصناعة التقليدية وكانت النتيجة جد ايجابية، حيث تم إدماج الجميع داخل سوق الشغل في بلجيكا.

أما بخصوص تساؤل فريق الاتحاد العام للشغالين، أقول هذه مناسبة لأحيي كل المركزيات النقابية التي شاركت معنا بفعالية في هذه المناظرة، والتي كانت عبارة عن حوار وطني صريح وديمقراطي شفاف بكل ما في الكلمة من معاني، وكانت المشاركة نموذجية وفعالة، وساهمت كل النقابات بمقترحاتها التي أخذت بعين الاعتبار. الشركاء الاجتماعيون موجودون، النقابة التي يمثلها السيد المستشار المحترم هي ممثلة في المجلس الإداري لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، فتشارك هذه النقابة بكل مسؤولية وكل ايجابية في العمل وفي التصور.

حقيقة الأغلفة المالية المخصصة هي تبقى محدودة، ولكن هذه بداية كما قلت، عبرت من خلالها الحكومة على التزامها الصريح والواضح لدعم القطاع، فالحكومة تدعم التكوين المستمر للأجراء. فأقول أنه وضعت آليتين مهمتين وانتم تعرفونها لتنمية التكوين المستمر، ويخصص غلاف مالي سنويا في ارتفاع مستمر، سيصل في 2007 إلى 300 مليون درهم، 30 مليار سنتيم، مخصصة لفائدة الأجراء وعمال المقاولات لتطوير التكوين المستمر في إطار التأهيل وفي إطار السماح بالترقية المهنية والاجتماعية لهؤلاء العمال والأجراء.

فاليوم والأهم من هذا وكما قلت في التكوين المستمر هناك اقتراح أيضا لخلق صندوق مع وضع إطار قانوني لإجبارية التكوين المستمر داخل المقاولة المغربية، هذا يتماشى في إطار العولمة المفروضة الآن، والتي علينا أن ندخل في هذه التنافسية ونعبئ كل مواردنا البشرية لتواكب كل هذه المتطلبات، وكل هذه وكل هذه التحديات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. شكرا على مساهمتكم معنا، وننتقل من قطاع التكوين المهني إلى وزارة المالية والخوصصة حول المراحل التي قطعتها مدونة الإصلاح الضريبي ببلادنا للمستشارين المحترمين

السادة: مصطفى القاسمي، عبد الحميد بلفيل، سعد بترروال، فوزي بنعلال، عبد الغني مكاوي، العربي القباج.

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا في الفريق الاستقلالي نسجل بارتياح المجهودات الهامة التي بذلت في هذا القطاع، وخاصة الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهامة المتخذة من طرف الحكومة وذلك وعيا منا بأن تحقيق أية وثيرة لنمو مرتفع ومستديم يتوقف بشكل أساسي على إسهام القطاعات المنتجة، ولاسيما القطاع الصناعي، خصوصا وأن تدخل القطاع العام أصبح ينحصر في مجالات محدودة، وبالتالي فإن الأهداف المتوخاة للقطاع الصناعي تبقى رهينة بالمساهمة الفعالة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي.

وفي هذا الصدد، لابد من تقديم المزيد من الحوافز للمستثمرين مع الحرص على تطبيقها، وخاصة القيام بإصلاح ضريبي ملائم لتشجيع القطاعات المصدرة، خاصة ما يتعلق بتخفيض الضريبة على الشركات والمقاولات الصغرى والمتوسطة ومراجعة أسعار الضريبة على القيمة المضافة لتحديد الأسعار في سعر فقط، مع التخفيض التدريجي بالنسبة لتلك الضرائب حتى يتمكن نظامنا الجبائي من المنافسة مع اقتصاديات الدول الأجنبية للمغرب وليتمكن من استقطاب المزيد من الاستثمارات للبلاد.

فإذا كانت المدونة العامة للضرائب خطوة ايجابية نحو إحقاق الشفافية في التعامل مع الملزمين، فإننا نؤكد على ضرورة مراجعة الأسعار الضريبية للضريبة على الشركات وعلى الدخل وعلى القيمة المضافة، وذلك بالعمل على تخفيض الأسعار وتوسيع القاعدة الجبائية.

لذا نسائلكم السيد الوزير، في إطار استكمال منظومة الإصلاح الضريبي، هل هناك نية القيام بمراجعات شاملة لقانون 89-30 من أجل إصلاح منظومة الضرائب العائدة للجماعات المحلية وهيآتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد فتح الله أولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

بداية السيد الرئيس، أشكر السادة المستشارين المحترمين الذين طرحوا هذا السؤال، و في نفس الوقت اشكرهم على تقييمهم للعمل الحكومي.

بالفعل، في 1999 كنا نظمنا أيام دراسية حول النظام الضريبي في المغرب، ومنذ ذلك الوقت إلى الآن بشكل تدريجي أدخلنا عدة إصلاحات إلى أن وصلنا الآن إلى المدونة العامة الضرائب. فهذه الإصلاحات أدت أولا إلى نسخ بعض الضرائب أو إدماجها في ضرائب أخرى، وكذلك إلى تبسيط وملاءمة النظام الجبائي من خلال كل مكوناته، وخاصة تغيير أسس واجبات التسجيل في القانون المالي لسنة 2002. من بعد وقعت عدد من التغييرات، حيث وحد نظام الجزاءات، ووقعت ملاءمة المسطرة القضائية بالنسبة لكل الضرائب والرسوم في القانون المالي ل2003، وقع إصلاح واجبات التسجيل في 2004، وقع إعداد كتاب المساطر الجبائية في القانون المالي ل2005، ووقع إحداث كذلك كتاب الوعاء والتحصيل في القانون المالي 2006، أدى ذلك كله إلى المدونة العامة للضرائب. وأنا سعيد لكي أقول لكم أن اللجنة المالية في مجلس النواب صوتت أمس على هذه المدونة، وغدا إن شاء الله مجلس النواب سيصوت قبل أن نقدمها لكم في كليتها.

داخل هذه المدونة بطبيعة الحال كانت تغيير مهم وأساسي وهو الإصلاح المرتبط بالضريبة على الدخل، وبشكل موازي ستتوصلون أنتم في مجلس المستشارين بمشروع القانون المتعلق بإصلاح الضريبة المحلية. والحكومة أعلنت بأنها حضرت القواعد لتحضير الضريبة على الشركات، إن شاء الله انطلاقا من السنة القادمة.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ تفضلوا.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. وننتقل إلى السؤال الثاني حول الحيف الذي يطال المستثمرين في مجال العقار للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، مولاي الحسن طالب، الدكتورة زبيدة بوعياد، عبد السلام خيرات، أبو بكر اعبيد، محمد علمي، محمد الهبطي، دحمان الدرهم، عمر مورو، حسن أكليم، علي سالم الشكاف، أحمد العاطفي، فليتفضل أحد المستشارين، تفضلوا سيدي.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

سيدي الوزير، لا يخفى عليكم مدى الدور الذي يلعبه قطاع العقار كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، فقد أضحت الاستثمارات في هذا القطاع تتضاعف من سنة إلى أخرى محدثة انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني، ورافدا هاما لقطاع التشغيل، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على نجاعة السياسة الحكومية في مجال تدبير الثروة الوطنية بجميع مكوناتها.

إن هذه المكتسبات تتطلب منا جميعا حكومة وبرلمانا ومجتمع مدني الحفاظ عليها وتشجيع المبادرة الحرة في قطاع العقار بروح من المسؤولية الوطنية ونكران للذات وبعيدا عن المصالح الشخصية الضيقة.

إلا أننا مع الأسف نلاحظ من خلال بنود الفصل 67 من القانون المالي لسنة 2006 نوعا من الحيف اتجاه المستثمرين العقاريين وضربا لمصالح هذا القطاع الحيوي، وبالتالي تراجعا عن المكتسبات.

ومن بين ما ينص عليه الفصل 67 هو أن ثمن البيع المصرح به من طرف البائع والمشتري تتم مراجعته بناء على تصريح المشتري، وبناء على الفصل 15 من دفتر المساطر الجبائية، وفي غالب الأحيان فإن المشتري يعمد إلى تضخيم المبلغ المصرح به قصد إعطاء العقار قيمة تفوق بكثير القيمة الحقيقية له.

ففي كل الأحوال فإن المشتري غير ملزم إلا بتأدية 2.5% كواجبات التسجيل، بينما يؤدي البائع عدة ضرائب تفوق بعض الأحيان بكثير قيمة شراء هذا العقار، فهو يؤدي أولا 44% ضريبة الدخل العام، ثم 14% كقيمة مضافة، زيادة على هذا غرامات التأخير والذعيرة التي تفوق في بعض الاحيان60%.

وبناء على ما سلف ذكره، فإننا نود معرفة الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم في سبيل الحد من المضاعفات السلبية لبنود هذا النص على وضعية القطاع بصفة عامة.

ومن جهة أخرى، وبغية محاربة ظاهرة التملص الضريبي، ألا تعتبرون السيد الوزير أن بنود هذا القانون ستشجع المستثمرين العقاريين على اعتماد ممارسات غير سليمة قد تكرس هذه الظاهرة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

أولا أشكر السادة المستشارين المحترمين الذين طرحوا هذا السؤال، وأنا أولا متفق معهم في تقييمنا لأهمية هذا القطاع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتشغيل إلخ.. وما يمكن لهم إلا يكونوا متفقين معي بأنه على حال عمر قطاع العقار ما عرف النشاط الذي يعرفه اليوم، وهذا مرتبط بالأساس بالمواكبة للسياسة الحكومية. وأنا متفق معهم كذلك في أنه يجب أن نعمل اليد في اليد من أجل كذلك تطويق آفة التملص.

وفي هذا الإطار باش نعطي بعض التوضيحات، السيد الرئيس، بغيت نقول بأنه مقتضيات المادة الأولى والثامنة من كتاب المساطر الجبائية تنص على أنه يمكن الأثمان، التصريحات التقديرية المعبر عليها من طرف مثلا في العقود والاتفاقيات يمكن أن تكون موضع تصحيح من طرف إدارة الضرائب إذا اعتبرت بأنها لا تطابق القيمة التجارية للأملاك المتعلقة بها في تاريخ إبرام ذلك الاتفاق. وجات من بعد ذلك المادتين 11و15 من نفس الكتاب للمسطرة المتبعة لتصحيح الضرائب وكيفية تطبيقها والضمانات التي توفرها للملزمين للحفاظ على حقوقهم، وقالت بأن الملزمين عندهم كامل الحقوق أي مايشي معنى أن الإدارة تظلمهم، من حقهم أنه يمشيو أمام حتى

المحاكم الإدارية المختصة بشكل واضح، وخاصة أنه كاين الفصل 35 من نفس الكتاب الذي يؤكد ذلك. إذن هذه الحقوق ضرورية.

ولتمكين الملزمين من الأخذ بعين الاعتبار عند احتساب الربح العقاري ثمن التملك أو التكلفة كما تم تصحيحها من طرف الإدارة، فجات مادة أخرى وهي المادة 86 من قانون الضريبة على الدخل وقالت بأنه على أن الثمن المصحح، والذي على أساسه أدى الملزم واجباته المستحقة يقبل كثمن للتملك حين تفويت العقار.

وفي إطار خلق نوع من الانسجام بين المقتضيات الضريبية، أنا الآن ذكرت عدة مقتضيات، ذكرت الكتاب ديال المساطر الجبائية وذكرت قانون الضريبة على الدخل والآن كلها أصبحت في إطار المدونة التي أجبت عليها.

إذن من أجل خلق الانسجام بين هذه المقتضيات الضريبية، تمت صياغة أحكام المادة 67 من كتاب الوعاء والتحصيل في قانون المالية لسنة 2006، والتي تنص على أن الثمن الذي تم تصحيحها من طرف الإدارة، والذي على أساسه دفع الخاضع للضريبة الواجبات المستحقة، يؤخذ كذلك بعين الاعتبار كثمن تفويت لدى البائع فيما يتعلق بالضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة. وهذه المقتضيات في الواقع هدفها هو العمل على تطويق إمكانية التملص الضريبي.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك من تعقيب؟ تفضلوا سيدي.

السيد المستشار:

شكرا للسيد الوزير على جوابه اللي هو صريح وواضح، إلا أنه السيد الوزير حنا قلنا غير نقطة واحدة، حنا ما يمكنش اللي ضدو هو باش يكون التصحيح على حسب الاعتراف أو حسب التصحيح اللي دار المشتري. البائع على كل حال حنا لا نشك في حنكة مفتش الضريبة هو قادر للوصول إلى الحقيقة ولكن باش تكون كلشي مبني على المشتري، بأنه يبغي يعزز ثمنه أو يبغي يعزز العقار ديالو ويمشي البائع كضحية، هذا حيف بالنسبة له.

وحنا السيد الوزير مستعدين في اللجنة باش نجيبو آراء في هذا الموضوع باش نلقاو حل لهذه الإشكالية وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

حنا أولا دائما منفتحين على كل السادة المستشارين والسيدات المستشارات اللي يعطيونا معلومات إلخ.. غير ما ننساوش بأنه في آخر الأمر الإدارة ما عندهاش واحد الحق تحكمي. ثانيا فيما بيننا هذاك المشتري هو نفسه غدا أو بعده سيصبح بائع، وبالتالي خصو يحضي راسو بطبيعة الحال، ولذلك على أي حال لكل أحد له حدوده.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. قبل الانتقال إلى السؤال الموالي تلقت الرئاسة طلبا من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بتقديم الأسئلة التي تهم وزارة المالية، نظرا لانشغالات طارئة حكومية عند السيد الوزير.

إذا سمحتم نمر إلى الأسئلة اللي من بعد الخاصة بقطاع وزارة المالية والخوصصة، والسؤال الذي يهم الصفقات العمومية للمستشارين السادة: حسن أوتغلياست، إدريس مرون، عبد الرحيم الشرقاوي، حميد كوسكوس، عياد الطيبي، أحمد السنيتي، سيدي صلوح الجماني، عبد القادر قوضاض. تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي،

المرسوم الحالي للصفقات فيه عدم توازن ما بين الإدارة وما بين المتعاملين معها، الآن سمعنا وقرأنا من خلال الصحف على أن الحكومة هي بصدد وضع مرسوم آخر جديد ربما سيبدأ العمل به ابتداء من أول السنة المقبلة.

ألا ترون السيد الوزير أنه من الأفيد للجميع أن تأتوا بهذا النص لقبة البرلمان ليدرس على الأقل داخل اللجنة المختصة حتى نتجنب في المستقبل مثل الهفوات التي وقعت في المراسيم السالفة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

أولا أشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال، وأنا متفق معهم في أهمية الصفقات العمومية وضرورة توظيفها من أجل تحسين العلاقات ما بين الإدارة وما بين المقاولات.

وفي هذا الإطار كان إصلاح عام 98 الذي أدى إلى مرسوم اللي كان على أي حال متقدم نسبيا وتلته كذلك مقررات خاصة بكناش التحملات النموذجية في عام 2003.

الآن بعد تقريبا عشر سنوات، كما تفضل السيد المستشار، اتضح بأنه خص كذلك نصلحه. أنا لا أخفي بطبيعة الحال هو ليس قانون، هو يتعلق الأمر بمرسوم ولكن خلال كل هذه السنوات والحكومة تنصت. أولا تنصت لملاحظات السادة البرلمانيين حول هذه القضايا، ثانيا أنصتنا إلى متابعات وملاحظات المهنيين التي تختلف حسب كل مهنة. وانطلاقا من كل هذا الحكومة حضرت هذا الإصلاح الذي سيقدم قريبا واللي في الواقع يدخل في إطار أوسع وهو تقوية التخليق ومحاربة الغش والارتشاء وتجاوز التمايزات باعتبار أنه يمكن لي أن أقولها السيد الرئيس لأول مرة ربما السيد الوزير الأول أخبرنا بأنه المجلس الحكومي القادم سيخصص لمجموعة من المشاريع القانونية، وكذلك المراسيم اللي غادية في هذا الاتجاه.

والمبتغى بالنسبة إلينا هو أنه هذه الصفقات تصبح أداة كذلك لتحسين وجعل أكثر شفافية العلاقات ما بين الإدارة والمقاولة المغربية، وهذا هو اللي على الأقل حسب منطوق السؤال المكتوب في شكل آخر أنا غادي نعاين كذلك رد فعل السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الوزير على التأكيد بأن فعلا هذا النص هو في الطريق، ونتمناو أنه تؤكد لنا على أنه من الممكن باش يجي للبرلمان باش نضيفو إضافات أخرى في حال وقوع بعض الإغفالات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. السؤال الموالي والأخير في قطاع المالية والخوصصة حول انعكاسات خوصصة معامل السكر على تمويل السوق الداخلية وعلى الفلاحة الوطنية للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، أحمد الرحموني، العربي خربوش، محمد الزعيم، محمد الرحموني، أحمد الشوفاني، لحسن أكوجكال، جناح مولاي عبد العزيز، أحمد الطاهري، محمد تاضومانت، محمد تلموست، سيدي محمد أخطور، محمد صالح قميزة.

تفضل أحد المستشارين.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد وجه فريق التحالف الاشتراكي إلى معاليكم هذا السؤال في السنة الماضية عندما تمت خوصصة مجموعة من معامل السكر، وأشيع آنذاك أن مؤسسة وطنية كبرى، حظيت بحصة كبيرة. ونتيجة لذلك برز التخوف من أن يصبح هذا القطاع شبه محتكر من طرف مؤسسة واحدة بكل ما قد يعني ذلك من نتائج تناقض عملية التحرير.

وأشيع كذلك أن المؤسسة التي أصبحت تملك أكبر عدد من معامل السكر قد تلجأ إلى استيراد السكر الخام من السوق الدولي لكونه أقل تكلفة، مما قد يؤثر على زراعة الشمندر، وبالتالي على جزء من النشاط الفلاحي.

ونود السيد الوزير أن نتعرف على مدى صحة هذه المعطيات والتخوفات، ونسائلكم عن مدى تأثير هذه الخوصصة وبالشكل الذي تمت به على تموين السوق الداخلية وعلى الأسعار من جهة وعلى مصير زراعة الشمندر ببلادنا من جهة أخرى، علما أن عددا من الفلاحين بالمناطق التي تتواجد بها معامل السكر كيفوا نشاطهم مع وجود هذه المعامل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

أشكر السادة المستشارين المحترمين اللي طرحوا هاذ السؤال، وكما ذكر السيد المستشار هو يشبه ربما السؤال الذي طرح هذه سنة. فالآن لما مرت سنة أنا مطمئن أكثر من أجوبتي اللي درت في ذلك الوقت. أولا أنه تموين السوق الداخلية بقي عاديا، بل تحسن. وهذا لاعتبارين: الاعتبار الأول هو أنه عملية الخوصصة كانت ناجحة وشفافة ولها أسس بالنسبة لتطوير هذا القطاع في المستقبل. ثانيا يجب أن لا ننسى مع الأسف أن هذا الإنتاج اللي عندنا في المغرب لا يغطي إلا 50% من حاجيات السوق.

عملية الخوصصة كانت عام 94 إلى2000 كانت محاولات و لم تنجح، من بعد وقع تجميع الشركات إلى 4 شركات، ومن بعد طرحت في إطار المنافسة. كانت لجنة التحويل اللي مستقلة عن الحكومة، تابعت هذه العملية، وكانت منافسة ما بين شركة أولا سعودية، شركة فرنسية، وشركة مغربية. في كثير من الأحيان يؤاخذنا الناس علاش الأجانب هم اللي كيربحوا، هاذ المرة المغاربة هم اللي ربحوا بوجهم أحمر.

أولا، لا من الناحية المالية كانوا هم الأولين، ولكن أكثر من ذلك لا من الناحية التقنية، كانوا هم الأولين لأنه التزموا بواحد البرنامج استثماري من 2006 إلى 2010 مليار و600 مليار درهم الأجانب ما داروش هاذ الشي وأعطوا أقل بطبيعة الحال. ثم التزموا كذلك بتطوير هذا القطاع اللي مع الأسف كما قلت لكم الفلاحة نتاعنا لا تمثل إلا 50% من الإنتاج، الآن المردودية في 2011 سترتفع إلى 60 طن في الهكتار.

وأكثر من هذا كما تعلمون بالنسبة طبعا في بعض المحلات وقع مشكل قبل من هاذ العملية وشوية من بعد مع الفلاحة، لأنه الفلاحة طلبوا الأثمان ترتفع، وبالفعل الحكومة رفعت أسعار السكر ولكن ماشي في صندوق المقاصة لصالح الفلاحين. فإذن إذا درنا هاذ التقييم ما يمكنا الا نكونو مطمئنين على هاذ العملية، وخاصة لما تكون هاذ العملية ديال الخوصصة مرت دوليا معروفة في شفافية كاملة بحالها بحال اتصالات المغرب، بحالها بحال شركة الدخان. هاذ النوبة جاو مغاربة وملي كيجيو مغاربة كذلك وإذا جابوها على ذراعهم، وخاصة من ناحية المستقبل فهذا كذلك خصنا نسجلوه لصالح المغاربة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل من تعقيب؟ تفضلوا.. شكرا السيد المستشار المحترم. نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا. وننتقل إلى قطاع كتابة الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء، حول انعكاسات فيضانات تنغير وإنشاء سد على واد تدغة، للمستشارين السي إدريس الراضي، السي إبراهيم بن ديدي، السي التويزي أحمد، نور الدين بركاع، لحبيب الزويكي، أحمد الجغيري، على أساكتي، عبد المجيد المهاشي، حسان الغزوي، البشير أهل احماد. تفضل أحد المستشارين.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي ، إخواني المستشارين المحترمين،

هذا السؤال طرحناه لأنه يهم مجموعة من القطاعات والمجالات، ويتعلق هذا السؤال بما شهدته مناطق الجنوب الشرقي للمملكة، خاصة منطقة تنغير بإقليم ورزازات من فيضانات مهولة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنطقة، وقد نجمت عنها خسائر فادحة مست مختلف الجماعات بالمنطقة، كما مست أيضا عدة مجالات كالبنيات التحتية والتجهيزية، حيث تضررت الطرق والمسالك إلى جانب إتلاف الأراضي الزراعية والأشجار، مما أثر سلبا على الواحة بأكملها، كما تحطمت مختلف القناطر الرابطة بين ضفتي وادي تدغة.

وبلغت الخسائر مداها في جماعة تدغة السفلى، حيث تهدمت ما يزيد على 200 منزل، نجم عن ذلك بقاء حوالي 2000 نسمة بدون مأوى.

السيد الوزير المحترم،

من باب الإنصاف ومنذ وقوع الفيضانات، وقد تدخلت السلطة المحلية والإقليمية، وقامت بواجبها في ظل الإمكانيات المتاحة، كما تدخلت منظمة محمد الخامس للتضامن وقدمت دعمها للسكان

المتضررين، إلى جانب ما تبذله الجمعيات المحلية من مجهودات مهمة لتقديم الدعم من منطلق التضامن والتكافل كقيم أصيلة لدى أبناء المنطقة.

وفي هذا الإطار، فإن حل هذه المعضلة التي ما فتئت تتكرر يبقى رهين باستجابة الحكومة وفي أسرع وقت ممكن إلى الملتمسات التي تقدم بها مختلف المسؤولين وساكنة المنطقة، والمتعلقة بضرورة بناء سد على وادي تدغة والسدود التلية في أعالي الوديان الصغيرة التي تصب في هذا الواد، وهو ما من شأنه حماية أرواح الناس وممتلكاتهم، وكذا الحفاظ على الواحة التي تعتبر من أجمل واحات المملكة.

لهذا نود أن نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التنموية التي تتخذها الحكومة لمعالجة الأوضاع المزرية الناجمة عن الفيضانات بهذه المنطقة. ومتى يمكن أن يخرج السد المنشود إلى أرض الواقع؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد عبد الكبير زهود كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مكلف بالماء:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال المتعلق بالفيضانات وبالتساقطات المطرية الهامة التي عرفتها بلادنا مؤخرا.

فكما نعلم جميعا أنه العالم، بصفة عامة، يعرف تغيرات مناخية مهمة لا يمكن أن نلخصها من ظواهر (..) ما ينتج عنها سواء من جفاف كما شهدت البلاد خلال سنوات عدة مضت، أو تهاطلات مطرية غزيرة عادة ما تسبب فيضانات تنتج عنها أضرار.

ومؤخرا عرفت بلادنا ولله الحمد تساقطات مطرية، خصوصا بإقليمي ورزازات والراشيدية من 26 إلى 28 أكتوبر الماضي، نتج عنها واردات مائية هامة، حيث أنه على مستوى حقينة سد الحسن الداخل وكلنا يعلم أنه كان فيه عجز مائي لمدة ما يزيد عن عشر سنوات، حيث ما كانش يؤدي حيث في السنة المالية بحال هاذ الوقت كان عندنا فيه 29 مليون متر مكعب، اليوم عندنا 179 مليون متر مكعب في الحقينة. فالمنطقة ونحن جميعا نعلم التأثير الإيجابي الذي سينتج عن ذلك، بحيث أنه عندنا على الأقل سنتين اللي غادي تستفيد منها هاذيك الواحات، وغادي يستفيد منها النخيل ديال هاذيك المنطقة اللي كان يتضرر هاذ السنوات الأخيرة. كذلك بالنسبة لسد المنصور الذهبي اللي هو اليوم الحقينة ديالو تفوت 55% بفضل الواردات اللي جات. بطبيعة الحال كانت هناك أضرار بتدغة، وهذه المنطقة كنا بالخصوص لما تمت الدراسة اللي قامت بها المصالح المختصة والتي نسميها المخطط الوطني للوقاية من الفيضانات أنه في 94% ديال الحالات التي سجلنا بها فيضانات أنه الأسباب ترجع للاستغلال اللاقانوني للملك العام، حيث أنه الماء ملي كيجي تيدوز من الطريق ديالو، لو كون ما كانوش ذوك السكنى تبنات في هاذيك المناطق ما كانوش غادي يكونوا هاذوك الأضرار بهذاك الحجم اللي ..

ومباشرة بعد وقوع هذه الفيضانات أنه كما جاء على لسان السيد المستشار المحترم أنه لا السلطات المحلية ولا المصالح الخارجية المتواجدة اللي هي تمثل جميع القطاعات الحكومية المعنية أنه اشتغلت بالموضوع، وقدمت الدعم اللي كان لازم في هذاك الوقت.

وعلى المستوى المركزي فترأسنا عدة اجتماعات، واخبر السيد المستشار المحترم أنه الحلول بالنسبة للسد اللي في الموقع ديال (..) قلت بأنه غادي تمشي واحد اللجنة إذا ما كانش مشت بداية هذا الأسبوع، لجنة تقنية بكل من إقليمي ورزازات والراشيدية للتأكد من مواقع السدود، فهناك موقع ديال الدراسات وسنعمل على التعجيل بدراسة هذا الموقع، لكن الحل اللي غادي نمشيو فيه أكثر وهو أنه سنمكن المنطقة من التوفر على نظام للإنذار المبكر، كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة أوريكا لأنه الوزارة وضعت نظام للإنذار المبكر بهذه المنطقة اللي هو يمكن من التحذير ومن الإنذار ويمكننا باش نخفف من الآثار السلبية للفيضانات لا قدر الله وجات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، في إطار التعقيب تفضلوا المستشار.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء الأعزاء،

من حيث الجانب الإنساني غادي نتذاكرو معكم السيد الوزير، نعلم أن الحكومة رصدت من خلال القانون المالي 2006 اعتمادات مالية مهمة تحت بند النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية تقدر ب 2 مليار و24 مليون درهم، وهنا أتساءل كيفاش الحكومة تصنف مثلا هذه الكوارث الطبيعية؟ واش الزلزال بحالو بحال الفيضانات؟ بحيث الآن لما تنجيو لتنغير وتنلقاو 200 منزل وكانت مشت 2M، وملي مشات دارت المعاينة وذاك الشي داز في التلفزيون كلشي مهدوم و2000 ديال الناس في الخيام.

بالنسبة لهاذ البند هاد الناس كون كانت الحكومة وما تيمكن لي نقول لك خصها تعمل لهاذ أبناء هاذ الوطن سواسية، وإذا تقاش شي أحد خص الحكومة تنتقل وتمشي وتدير مجهود اللي قدات عليه، ولكن حتى شي أحد من هاذ الحكومة ما مشى. كنا نتمناو أن الحكومة تمشي مادام كاين هاذ 200 ديال الناس تهدمت لهم البيوت ديالهم، والبيوت ماشي ديالو السيما ديالو الطين، كاين البيت اللي غادي يكلف الحكومة 3 مليون، إذا جمعنا 200 بيت هي 600 مليون، ومليار السنتيم، فاش جا في أبناء هذا الوطن وهاذي من المسائل التي نسجلها على الحكومة وأتمنى أن الحكومة تتدارك هاذ الشي اللي واقع الآن وتشوف أبناء ساكنة تنغير. فالرجاء منكم ومن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان أنكم جميع لما تكون كارثة بحال هاذ الكوارث هاذي أنها تعطيوها القيمة التي تستحق.

فشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد إدريس الراضي. تفضلوا السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء:

أنا أريد أن أخبر السيد المستشار المحترم بأنه لأول مرة الحكومة تتصدى لهذه الإشكالية المركبة ديال الفيضانات، بحيث أنه في السابق ملي كانوا تيجيو الفيضانات الكل كان يتملص من مسؤوليته وتيقول بأن هذا شأن الجماعات المحلية، هذا شأن محلي وأنه تيمكن نديرو التأطير التقني، لكن اليوم ومنذ تشكيل هذه الحكومة تصدينا لهذه الظاهرة، وقمنا بدراسات واليوم ما بين البرنامج الذي أنجز، ما بين العمليات التي أنجزت من 2002 إلى 2006 وما هو مبرمج في 2007 فيفوق 4 مليار درهم، بحيث أنه ما يزيد على 47 مشروع تنجز في مختلف أقاليم وجهات المملكة، في وجدة، في الناظور، في الحسيمة، في تطوان، في زايو، في القصر الكبير، في أكادير، في المحمدية. وتتبعنا نتائج الفيضانات الأخيرة، يعني أنه اليوم سطات وابن أحمد. على محال أنا عندي التفاصيل، جميع المناطق وجميع الأقاليم بها أوراش، لكن أنه لما كتجي ما تيمكنش الواحد يتوقعها سنتين قبل، تيمكن أنه اليوم نتصدى للنقط السوداء اللي كانت فيها الفيضانات أكثر تردد واليوم أنه اللي تيمكن نؤكد لك هو أنه كلشي هاذ الشي بشهادة جميع نواب الأمة لأول مرة، لا معارضة ولا أغلبية في لجنة نهار السبت ديال اللجنة القطاعية أنه لأول مرة الحكومة تكون عندها الشجاعة وتتصدى لهذا الملف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ننتقل لسؤال آخر في نفس القطاع حول ضرورة مواصلة سياسة السدود وإعطاء الأولوية للتزود بالماء الصالح للشرب، وخاصة في المناطق الفقيرة، وكذا تدعيم الموارد المائية بالدوائر الفلاحية المجهزة للسادة المستشارين المحترمين: السي عبد الحميد بلفيل، فوزي بنعلال، بلحسن خيير، الطاهر الفيلالي، محمد الفحل، محمد كريمن، سعد بترروال وعلي قيوح. يتفضل أحد المستشارين.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة الوزراء،

إن أي تصور للوزارة المكلفة بهذا القطاع يجب أن يبنى على أساس أن الماء عنصر رئيسي للسيادة الوطنية، وبالتالي فالأمن المائي يكتسي صبغة حيوية ويعد شأنا سياسيا بامتياز، وأن أية استراتيجية للوزارة لكي تكون ناجحة يجب أن ترمي إلى مضاعفة العرض عبر مقاربة جديدة ترتكز على التدبير المندمج للعرض والطلب، مستهدفة تزويد البلاد بالماء بأقل تكلفة، وذلك باعتماد طرق جديدة في التدبير، ومساهمة مستعملي المياه مع اعتماد مقاربة القرب في إسناد

هذه الخدمات، وخصوصا إذا ما استحضرنا ظاهرة الجفاف التي أصبحت تعد معطى هيكلي يجب أخذه بعين الاعتبار في تنظيم الموارد المائية للمغرب.

ولا ننكر المجهود الهام الذي بذله المغرب في تعبئة المياه، والذي مكنه من التحكم في الآثار الاقتصادية والاجتماعية في فترات الجفاف التي عرفها المغرب.

لكن يبقى من الضروري أن تتجه السياسة المتبعة في ميدان هندسة المياه نحو اتجاه ضمان تلبية الحاجات من الماء بصفة منتظمة ودائمة لأن الموارد تبقى محدودة والضغط على استعمالها يزداد حدة، فالمياه تزداد تعقيدا من الناحية التقنية فتزداد كلفتها ارتفاعا.

لذا نسألكم السيد الوزير، هل هناك برنامج حكومي لمواصلة سياسة السدود وتطوير الأدوات التقنية المساعدة على اتخاذ القرار، خاصة في مجال المحافظة على جودة الماء؟ وما هي الإجراءات المتخذة من أجل حماية السكان والممتلكات من الحمولات والفيضانات لا قدر الله؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء:

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال، وأشاطر السيد المستشار الرأي بأنه الماء عنصر أساسي في السيادة الوطنية، وهذا ما جعل أن السادة ممثلي الأمة سنة 1995 يصوتوا على قانون 10.95 اللي هو قانون الماء، اللي من الأشياء اللي جاء بها جاء بمبدأين، أنه بطبيعة الحال كل مستعمل للماء مؤدي وكل ملوث مؤدي، وجاب كذلك واحد الهيكل اللي زكاه لأن كان موجود من قبل وهو المجلس الأعلى للماء اللي يترأسه جلالة الملك نصره الله، بحكم أنه وكما جاء تذكير ذلك في الخطاب الأخير اللي جلالة الملك أثناء ترأسه للدورة الأخيرة للمجلس الأعلى للماء أنه أكد كذلك أنه الماء عنصر للسيادة الوطنية.

وبالتالي هذا هو اللي تيجعل أنه السياسة المائية ديالنا ناجحة وكانت ناجحة دائما بحكم المنهجية التي تعتمد في إعدادها والمرجعية التي تعتمد كذلك في إعدادها. فهذه السياسة تتوجد ويتشاور بشأنها داخل المجلس الأعلى للماء اللي تيشكل أحد المرجعيات الأساسية لسياستنا المائية. وآخر مجلس أعلى للماء جاب توصيات وجاءت كذلك في خطاب جلالة الملك نصره الله أنه نواصل تلبية الطلب بتوفير العرض مع إدراج مفهوم تدبير الطلب الذي تجبرنا عليه تدبير الندرة لأنه الماء نعتبر أننا ندبر الندرة فيما يتعلق بالموارد المائية.

كذلك هناك المحافظة على جودة الماء ومحاربة تلوثها، وهناك كذلك مواصلة إنجاز خزانات مائية هامة أي مواصلة بناء السدود وأكثر من ذلك الشروع في دراسة إمكانية تزويد الأماكن التي بها خصاص انطلاقا من الجهة التي بها وفرة ونقصد تحويل الماء من جهة إلى جهة أخرى.

فكل هذا أعطى السياسة المائية التي سطرتها الحكومة واللي جاءت محاورها في التصريح الحكومي الأخير الذي تتبعتموه والآن الحكومة بصدد تنفيذها.

فبخصوص الشق الأول من السؤال مواصلة بناء السدود، فهذه السياسة لازالت مستمرة وأكثر من ذلك أن السدود التي بنيت في هذه الفترة في تقديرنا أنه أكثر بكثير مما كان في فترة مماثلة، بحيث أنه اليوم السدود التي أنجزت من فترة 2002 إلى فترة 2006 هي 17 سد والآن كاينة 12 ورش اللي منطلقة، هاذ الشي كله يوفر لنا طاقة تخزين تفوق ما يزيد على 16 مليار متر مكعب ولازلنا نواصل سياسة بناء السدود، المغرب لازال يتبع هذه السياسة، بهدف بناء منشآت أخرى تمكننا من تعبئة الثلث الباقي للمياه الغير معبأة. فإذن سياسة السدود مستمرة بل أكثر من ذلك بوثيرة مرتفعة رغم أن المواقع اللي بقيت باش ننجز عليها سدود هي مواقع أكثر تعقيد من المواقع التي سبق وشيدت عليها السدود في الماضي.

بالنسبة للنتائج، فالكل يعلم أنه التزويد بالماء الشرب بالوسط الحضري فليس هناك أي مشكل يذكر، بل ما عندنا حتى شي انقطاعات ونسبة التزويد مرتفعة تفوق 94%. بالنسبة للوسط القروي اليوم نسبة التزويد كمعدل وطني تفوق 75% ومن المنتظر الوصول إلى 90% عند نهاية 2007.

بالنسبة لمحاربة تلوث الماء فهناك البرنامج الهام الذي أعلن عنه مؤخرا من طرف الحكومة وهو برنامج التطهير السائلي، بحيث أنه اليوم بواسطة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب أن الدولة

أصبحت بجانب الجماعات المحلية لإنجاز البرنامج الضخم الهام المتعلق بالتطهير السائلي الذي هو أحد الأسباب الرئيسية في تلوث مصادر مياهنا، وكذلك هناك برامج أخرى تنجزها وكالة الأحواض المائية بشراكة مع المتدخلين المحليين ومستعملي الماء فيما يتعلق بالتشجيع على عقلنة استعمال الأسمدة وكذلك المبيدات التي تتسرب إلى فرشاتنا المائية، وكذلك بهدف المساعدة في تنظيم عملية معالجة النفايات وإيجاد مطارح مراقبة، لأنه هذه النفايات تتسرب منها مواد ملوثة داخل فرشتنا المائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب للسيد المستشار المحترم. تفضلوا.

المستشار السيد علي أساكتي:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

غير فيما يخص مشكل السدود وفيما يخص منطقة سوس ماسة درعة، كان واحد المجهود كبير، يشكر عليه السيد الوزير، السي زهود، واحد الإتفاق مع جهة سوس ماسة درعة، اتفاقية اللي هي 33 سد، واللي غادي تشارك فيها المنطقة مع الوزارة الموقرة.

كنتسناو، البارح داز انتخاب جهة سوس ماسة درعة، وكنتسناو الوزير باش يجي في أقرب وقت، باش هاد المسائل هادي تبدأ. ولهذا فيما يخص هذه المنطقة المنكوبة ديال تودغة وتينغير، تابعة لهاديك المنطقة ديال سوس ماسة درعة، ولهذا جات هاديك الكارثة فجأة، بحال كارثة الراشيدية، ولهذا هادوك الناس، ما نخاطبوش غا الوزير دابا. الوزير اللي نطلبو منو كيفما أسرع يوم جاء الفيضان، ودا المحمدية و دا لا سامير، ودا هاديك المنطقة، تفاجئنا ماكانش حتى عام، حتى وجد هاداك السد. مشى صاحب الجلالة باش دار ليه التدشين اللي هو عندكم أنتم في بلادكم. كنتمناو هاد السد هذا تكون عنده الأسبقية باش يحصر هاداك الشي، حيث الأمطار بيد الله، الله هو اللي كيترل الأمطار، لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، ولكن خاص التهيئ.

وما يخص فالوزارة وحدها ديال الماء، هاد الشي راه داخلة فيه التجهيز داخلة فيه الفلاحة، داخلة فيه الداخلية، داخل فيه كل شيء. ما تعطاتش - نقولوها بصراحة-. العناية اللي تعطات هو ناس، جمعيات ديال رجال هاديك المنطقة، ديال السلطات الإقليمية، السيد العامل، و اللي خففوا العبء على هادوك الناس المنكوبين شوية. ومانساش مؤسسة محمد الخامس اللي جابت الأغطية. هادوك الناس مسحات ليهوم شوية ديال الدموع. ولكن إلى حد الآن، السيد الرئيس، راه باقي الطرق محصورة. لا يعقل هاذاك واد تودغة، راه ماخاصوش غا واحد السد، راه أربعة وديان تكب فيه، و لهذا النخيل والزيتون وهاد الشي ديال الناس راه مشى، كاين تجريف التربة اللي مشات، وهاديك واحد المنطقة فلاحية ولاسيما في النخيل، وهذا النخيل، إلى نقول النخيل، راه شي حاجة كبيرة ، التمر شي حاجة كبيرة في هاديك المنطقة، وكاين الناس، دابا السواح، السياسة اللي فين ما كانت شي نخلة مزيانة وطويلة كتباع ب2000 درهم إلا كيهزوها وينقلوها جنب البحر، مثلا في أكادير، في الصويرة، في آسفي، كيديوا هاداك الشي، داك الطبيعة إلى عطا الله لدوك الناس وخلقها كيهزوها ويديوها لبلاصة أخرى باش يديروا التزيين، فم الأوطيلات، والشوارع إلى آخره.

لهذا أنا أطلب باش القانون، وطلبناه شحال هادي أكثر من 25 سنة ونحن نطرح هاداك المشكل، حيث الله سبحانه هو اللي خلق الطبيعة، كون بغا يخلق النخل في البحر، راه كون جانب البحر كاع نخل، كون بغا يخلق أركان في الراشيدية ولا في منطقة أخرى، كل حاجة عطاها الله طبيعة، وعطاها داك الشي. خاصنا نحتفظوا على هذه الطبيعة، هاداك الشي راه باقيين الطرق، الفلاحة ماكايناش، السواقي ماكاينش، الطرق باقي مقطوعة، إلا هادوك الناس اللي يدوزوا راه كاين قناطر غاديال التراب، ونحن في موسم الشتاء، راه إلى عاودات داك الشي، راه لا عود، لا 7 فرانك. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الحاج علي، السيد الوزير.

السيد عبد الكبير زهود، كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مكلف بالماء:

في بضع ثوان، أريد أن أؤكد للسيد المستشار المحترم، بأنه الوزارة على استعداد للاتفاقية مع جهة سوس ماسة درعة، وأكثر من ذلك، عمليا، حنا بدينا ميدانيا في إنجاز بعض بنود هذه الإتفاقية، ولو أننا لم نتمكن من إمضائها، وأؤكد للسيد المستشار المحترم ،كما قلت ذلك في السابق، أنه هناك مجموعة من التقنيين هي الآن بصدد زيارة ميدانية لكل من إقليمي ورزازات، الراشيدية، لأنه لا نكتفي بإيجاد موقع للسد، فيجب أن نتأكد بالخصوص، أنه موجه للحماية من الفيضانات. فشحال من سد يمكن تبنيه، ولكن مين تيكون في هادوك الجبال، وكتجي هاديك الإنجرافات ديال الأحجار، كيعمر ليك في 6 أشهر الأولى، و ما كيبقاش سد، فيجب أن نتأكد أنه هذا السد هو أحسن طريقة للرفع من مستوى الوقاية، وكذلك – ربما- هناك حلول أخرى سنعلن عنها مستقبلا، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لازلنا في نفس القطاع، والسؤال المتعلق بمشاكل النفايات الناتجة عن تحويل الفوسفاط، بالمركبات الكيماوية للمستشارين المحترمين السادة: عبد السلام بلقشور ولحسن بيجديكن، يتفضل السي بلقشور. تفضلوا آسيدي.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين المحترمين،

سؤالي كالتالي، تشكل الإنبعاثات الغازية من الوحدات الصناعية للفوسفاط بكل من الجرف الأصفر وآسفي أضرارا كبيرة للساكنة المجاورة، كما تشكل خطرا على البيئة، سواء على المدى القصير أو المدى البعيد، بالإضافة إلى تطور النفايات الناتجة عن تحويل الفوسفاط في المركبات الكيماوية.

نسائلكم السيد الوزير المحترم،ما هي الإجراءات التي تنوي وزارتكم القيام بها لمراقبة وتحليل كمية النفايات الناتجة عن الوحدات الصناعية؟ وهل تفكر الوزارة في إنشاء سدود اصطناعية للتقليص من النفايات السائلة وانبعاثات الغازات الملوثة؟ ولحسن الحظ، أنتوما اللي غا تجاوبونا، السيد الوزير، راكوم عارفين السدود، غادي تجاوبونا بالضبط على هذا السؤال، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، وخاصة للحفاظ على الوقت. السيد الوزير، تفضل.

السيد عبد الكبير زهود، كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مكلف بالماء:

شكرا السيد المستشار المحترم. أبلغ لكم اعتذار زميلي الأستاذ محمد اليازغي، الذي لم يتمكن من الحضور للإجابة على السؤال، وسأقوم بالإجابة نيابة عنه، فأشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال، المتعلق بمشاكل النفايات الناتجة عن تحويل الفوسفات في المركبات الكيماوية، وأؤكد لكم، وكما جاء في السؤال، أن الوزارة عملت على إبرام اتفاقية شراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط منذ سنة 1998 ، متوخية بذلك حث المكتب على اتخاذ المزيد من التدابير للحفاظ على البيئة وصحة ساكنة المناطق التي تنشط فيها صناعة تحويل الفوسفاط.

و يجب التذكير أن هذا القطاع المنتج يرصد سنويا أموالا مهمة لمكافحة التلوث والحفاظ على البيئة، شأنه في ذلك ، شأن باقي القطاعات الإقتصادية الحيوية في البلاد. وكما هو معلوم فإن معظم إنتاج قطاع الفوسفاط يصدر إلى الخارج، لذا فضوابط المنافسة والتسويق تحتم على هذا القطاع وأمثاله اتخاذ تدابير صارمة للحفاظ على الجودة والبيئة والسلامة عن طريق الحصول على شهادات الجودة المخولة من طرف كبريات المعاهد المتخصصة في هذا المجال.

بالنسبة للوزارة، فهي تتبع عن قرب هذه الأنشطة، وذلك في إطار الإتفاقية المذكورة، وتقوم بإشراك جل الفاعلين الإقتصاديين في برامج التوعية و التحسيس بعقد ندوات علمية ذات بعد بيئي.

ولا يخفى على أحد أن الترسانة القانونية ما فتئت تتعزز بصدور العديد من القوانين في الفترة الأخيرة، والتي من شانها المساعدة في الحفاظ على البيئة، وكل الجهود مكثفة الآن لإخراج النصوص التطبيقية المتعلقة بالمعايير ومقاييس مختلف الإنبعاثات، الشيء الذي سيعود إيجابيا على تحسين بيئتنا وسلامة صحة السكان.

كما يجب التذكير أن الوزارة برمجت في القريب العاجل وضع وحدات قياس جودة الهواء بالجديدة، وبالتحديد في الجرف الأصفر

الذي يعرف نشاطا مكثفا لتحويل الفوسفاط، وكذا أنشطة أخرى، وهذه الوحدة سيتم ربطها بالشبكة الوطنية لقياس جودة الهواء الوطني، حيث يمكن تتبع التلوث حين صدوره، وكما هو منتظر في استراتيجية الوزارة على المدى القريب أو المتوسط، سيتم إحداث صندوق وطني لحماية البيئة، يعنى بالمساهمة في المشاريع التي تتوخى الحد من الملوثات والأضرار التي تلحق بالبيئة أو الإنسان. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل من تعقيب السي عبد السلام؟ تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس. كنشكروكم السيد الوزير على محاولة إنشاء هاد الوحدات ديال متابعة ومراقبة جودة الهواء، خصوصا بمنطقة الجرف الأصفر. حنا مع الاستثمارات، مع المركبات الكيماوية مع دعم الفوسفاط بالمغرب، مع تصديره، مع الإنتاج، هذا ما يمكن له إلا تنمية بلادنا، ويرجع على خزينة الدولة بالمنفعة، ولكن لا يمكننا أن نفرط بتاتا في مسألة البيئة، رغم أنها- نوعا ما- مازالت لم تستوعب من طرف جميع الفاعلين في بلادنا، وهي تعتبر حديثة العهد، لكن الدول الأجنبية تدعم من خلال مدى الإعتناء والأهمية اللي كتعطيها الدولة للمجال البيئي، لأن البيئة هي مشتركة بين الدول كلها، الكرة الأرضية التي نعيش فوقها، عندها قواسم مشركة، منها الأوزون، منها السماء، منها الهواء، منها الأرض، إذن كل دولة فرطت في البيئة يمكن لها تضر دولة أخرى.

نبقى في مجال الجرف الأصفر، آ السيد الوزير، لأنه علاش طرحت الجرف الأصفر وآسفي، لأنه الآن الدولة، إن شاء الله غادي تنشئ مركب سياحي كبير في منطقة الحوزية، وكنبغي أنا هاد السياح اللي غادي يجيوا لمنطقة الحوزية، أنهم غدا أو بعده ما يرفضوش المجيئ إلى منطقة الجديدة، لأن هواءها غير سليم وغير نقي. حنا الناس اللي جاو للمنطقة، ربما، تعايشوا مع ذاك الهواء، ولات عندهم واحد المناعة مكتسبة ضد هاديك الأشياء، نوعا ما ، علميا راها ماكايناش ولكن ممكنة، والتخوف اللي عندنا وهو هاديك المنشآت اللي كتنجز في مناطق سياحية مجاورة، خاصها هيمنة خاصة، وخاصنا نلفتوا الأنظار بشكل كبيرلهاديك الأشياء. وراه حنا مع الصناعة ومع جودة الهواء. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم رد على التعقيب.

السيد عبد الكبير زهود، كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مكلف بالماء:

اللي بغيت نقول للسيد المستشار المحترم، هو أنه هاد محطات قياس جودة الهواء جد مهمة بحيث أنه هاد المشروع الكبير انطلق في الدارالبيضاء، وحنا الآن كنعمموه على المدن، وكما تكلمت على الجرف الأصفر، فهذا يمكن من القيام بهذه القياسات، وكنتقدمو في واحد المشروع مع وزارة الصحة، وكذلك الأرصاد الجوية الوطنية، بحكم أنها عندها النماذج الرياضية والمعدات ديال الحاسوب من الحجم الكبير، التي تمكنها باش تدير واحد المعالجة رقمية لهذه الملوثات وتطورها، والنتيجة في الأخير هو أنه عندما يكون مستوى الملوثات يفوق واحد الحد، يمكن نديرو نشرة إنذار، ويمكن أنه - باتصال مع وزارة الصحة- ندرسو كذلك الإجراءات العملية التي تكون مصاحبة لذلك، حتى لا يتأثر الإنسان في صحته بهذه الملوثات المتواجدة في الجو.

إذن هذا المشروع سينطلق، والأسبوع المقبل إن شاء الله غادي ننظمو مع وزارة الصحة بالدارالبيضاء، واحد اليوم لوضع اللمسات الأخيرة لإنطلاق هذا البرنامج اللي غادي يمكننا من التوفر على منظومات للإنذار المبكر بخصوص الملوثات الهوائية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. دائما في نفس القطاع، الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني حول ظاهرة الأزبال المنتشرة حول محيط المدن، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، بوشعيب هيلالي، عبد الجبار بوملحة، أبو بكر عبيد، القضيوي الإدريسي، محمد نقاد، سعيد سرار، عمر مورو، سلامة حفيظي، والسي عبد الوهاب بلفقيه. تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس،

حضرات المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات،

الأمر يتعلق بظاهرة الأزبال المنتشرة، وإذا كانت المحافظة على البيئة تضمنها القوانين و النصوص المعلنة والمجبرة للمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث، فإن ما عرفته التقسيمات الإدارية على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الإقليمي، أغفلت المواقع الخاصة بطرح النفايات، مما أجبر العديد من البلديات والمراكز والجماعات القروية على طرح نفاياتها وسط المحيطات السكنية أو الغابات أو بجانب طرق عامة، وهذا كما هو معلوم يلحق أضرارا بالغة بالسكان وبالتربة والهواء، وهذا في غياب تخطيط محلي إقليمي لإعداد أراضي ومواقع خاصة بطرح النفايات، وذلك أن تجهيز الأرض ببناء أحياء سكنية يعرف إعداد مواقع للمدرسة وللمسجد والمستشفى وكافة المرافق الضرورية، إلا المناطق الخاصة بطرح النفايات التي من أجلها طرح هذا السؤال. وأمام هذه الوضعية، السيد الوزير المحترم، نسائلكم ، ما هي الإجراءات التي تروها ضرورية للتخفيف من وطأة هذه الأزبال المنتشرة بكيفية كبيرة في أقاليمنا وفي جهاتنا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي بوشعيب هلالي. السيد الوزير، لكم الكلمة تفضلوا.

السيد عبد الكبير زهود، كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مكلف بالماء:

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال، وأؤكد للسيد المستشار المحترم أن قطاع معالجة النفايات يعتبر أصعب ورش وأكبرها في مجال تسيير المدن، ويرجع ذلك إلى عدم توفر المغرب على محطات متطورة للمعالجة حيث يتم غالبا التخلص من النفايات في المطارح العشوائية التي لا تستجيب إلى المعايير البيئية، مما يؤدي إلى انتشار الأكياس البلاستيكية على محيط المدن وتلوث الموارد المائية وتدهور جمالية المدن، وكذلك التـــأثير على خصوبة الأراضي الفلاحية.

وأذكر بأنه الوزارة قد أنجزت مؤخرا مجموعة من الدراسات حول قطاع النفايات الصلبة بصفة عامة، وضعية المطارح العشوائية بصفة خاصة، حيث خلصت هذه الدراسات إلى أن أغلبية المطارح الموجودة بالمغرب، أولا لا تحترم المقاييس البيئية المتعارف عليها بيئيا. ثانيا، تتواجد في الجماعات القروية المجاورة للمدن الكبرى، وتشكل تهديدا حقيقيا لصحة المواطنين والموارد المائية المجاورة، وتسير بشكل عشوائي، وكذلك تم اختيارها بشكل عشوائي تغلب عليها هاجس تقليص المسافة بين أماكن إنتاج النفايات والمطارح من أجل تقليص تكلفة نقل النفايات.

ولمواجهة هذه الإشكالية، قامت الوزارة بتنسيق مع كافة المتدخلين في هذا الميدان بعدة إجراءات، يمكن أن أذكر منها: تحيين الإطار القانوني وسد الفراغ الحاصل في هذا الميدان، وأذكر أنه قد تم تبني – خلال الثلاث سنوات الماضية – 4 قوانين بيئية مهمة، القانون المتعلق بحماية واستصلاح البيئة والقانون المتعلق بدراسة التأثير على البيئة والقانون المتعلق بمكافحة تلوث الهواء وأخيرا قانون حول تدبير النفايات والتخلص منها.

من بين الإجراءات كذلك، أذكر وضع آليات تحفيزية ومائية،خلق صندوق لمحاربة التلوث الصناعي قصد التحفيز على استعمال التكنولوجيات النظيفة التي تقلص من إنتاج النفايات عند المصدر وإنجاز دراسات لخلق مركز وطني لمعالجة النفايات الخطيرة بجهة الدارالبيضاء وكذا إعداد مشاريع وبرامج رائدة نموذجية لمعالجة النفايات، بكل من العرائش وطنجة والحسيمة وتازة وبرشيد وبني ملال وطانطان والداخلة وبوجدور والسمارة، وذلك باختيار مواقع مناسبة لوضع مطارح نموذجية تتماشى مع المعايير البيئية المعمول به دوليا، و في ميدان التواصل، نظمت الوزارة عدة ملتقيات و ندوات و ورشات عمل وطنية و جهوية ومحلية حول هذا الموضوع.

وللإشارة، فقد انخرطت مجموعة من المدن في إبعاد الضرر عن الساكنة المجاورة للمطارح، وفي هذا الإطار يمكن أن نذكر إغلاق بعض المطارح العشوائية وإنشاء مطارح جديدة تستجيب للمعايير البيئية في كل من فاس ووجدة وفكيك والصويرة وبركان، والتخطيط لإنشاء مطارح مراقبة في كل من الرباط والدار البيضاء والجديدة ومراكش وتيزنيت وآسفي ووزان والعرائش وغيرها، وكذلك تطوير بعض المطارح العشوائية وذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج الشاحنات، وضع نظام للوزن عند كل مدخل، تهيئة مكان لتفريغ النفايات، تنظيم عملية تفريغ الشاحنات، وضع آلية

لضخ الترشيح، أي ذلك السائل الذي يتسرب من النفايات إلى الفرشة المائية ومنعه، بالتالي من التسرب إلى داخل الفرشة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك من تعقيب؟ تفضل آالسي بوشعيب.

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

السيد الرئيس،

حضرات المستشارين المحترمين،

نحن نعلم كثيرا على أن وجود قوانين النفايات، وكذلك عمل جبار يقوم بع بعض الجهات، إلا أن إذا تجول جائل، رغم هذه القوانين ورغم هذه الطرق، اللي تكلمنا عليها، يجد هناك مزابل متحركة على الدوام، في شاحنات وفي غير شاحنات، وهناك غابات مهمة تصب في أرض البلاد، تقتلها النفايات، بل رغم هذه المعلومات كلها ورغم هذه الإجراءات كلها، المطارح التي نص عليها قانون النفايات،كما هو معلوم، هذه الطريقة تتطلب وقتا ودراسة وتجهيزا. نحن نتكلم ، ما يقع الآن،إذا تجول مغربي أو غير مغربي في هذه المناطق ورآى على أنه غابات تقتلها النفايات، ولهذا فالمواجهة خاصها وقت، ولكن خاصنا المواجهة الحقيقية السريعة لتطويق ما هو يوجد في هذه المناطق قبل أن يفوت الأوان. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير ماكاين رد. نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا، وننتقل إلى آخر سؤال عندنا في هذه الحصة موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الإقتصادية والشؤون العامة حول الزيادات المهولة في أثمان المواد والخدمات الأساسية للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، نور الدين بركاع، عبد المجيد المهاشي، عبد الحميد أبرشان، محمد اجبيل، محمد الشافعي، الحسين الحداوي، لحسن نبيه،والسي أحمد بومكوك. يتفضل أحد السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد عانى المستهلك المغربي الأمرين في هذه الأشهر الأخيرة، إذ واجهته المصاريف الباهظة للدخول المدرسي بالموازاة مع حلول شهر رمضان الكريم، ولقد عززت الحكومة إثقال كاهل المواطن المغربي بالزيادات المتسارعة في العديد من المواد الاستهلاكية الأساسية، كما أن حقوق المستهلك المغربي تعرف انتهاكات لا تحصى عن طريق الغش، الرشوة، التسمم الغذائي، التلوث، وضعف مستوى الخدمات وارتفاع الأسعار والغلاء غير المبرر. وهي كلها أضرار متكررة تقع على المواطن المغربي الذي لايجد أي سند أو حماية، فحتى الجمعيات لا تستطيع القيام بأي مبادرة، لأنها مشلولة قانونيا. بل هناك فراغ تشريعي كبير في هذا المجال خصوصا وأن القوانين الموجودة حاليا لا تهتم بالمستهلك وحقوقه، وتقتصر فقط على محاربة الغش بالنصوص المتفرقة ووصايات متعددة ومتداخلة وغير منسجمة.

وقد سبق لفريق الإتحاد الدستوري أن تنبه لهذا الفراغ و التشتت القانوني وسارع إلى وضع مقترح قانون يقضي بإحداث وكالة وطنية لحماية المستهلك، إلا أن الحكومات المتعاقبة منذ حكومة السي اليوسفي الأولى والثانية، وحكومة السي إدريس جطو لم تأت حتى الآن بهذا القانون. ويعيش المواطن المغربي تحت ضغط كبير تمارسه عليه السوق بكل سلبياتها، ويتعرض لممارسات، أبسط ما يمكن القول عنها أنها تبتز الجيوب ديالو، ومثال صارخ، السيد الوزير، في تصاعد الشكايات والإحتجاجات والعرائض الإستنكارية التي تقوم بها جماعات متفرقة من المواطنين ضد ارتفاع الأسعار الغير المبرر في فواتير الماء والكهرباء ومجموعة من المواد اللي تزادت بواحد الشكل صاروخي، وذلك ما يتنافى مع تأهيل الإقتصاد الوطني وتعزيز تنافسية وبناء دولة الحق والقانون.

سؤالنا هل ستعمل الحكومة على حماية المستهلك المغربي، ومنحه الضمانات القانونية للدفاع عن نفسه؟ وإلى متى سيبقى المواطن المغربي عرضة لانتهاك حقوقه كمستهلك في دولة الحق والقانون؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد رشيد الطالبي، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

أولا، فيما يتعلق بموجة غلاء الأسعار، شاءت لأقدار أن تأتي العطلة الصيفية وعودة كل المصطافين، وأنتم تعلمون أن مدة الإصطياف مكلفة، تزامن انتهاء العطلة الصيفية مع بداية شهر رمضان ومع الدخول المدرسي، وهذه كلها مكلفة، التكلفة التي شعر بها المواطن أنه كان يواجه 3 قضايا في وقت واحد، لم تكن سابقا. يعني هاد القضية هادي، تزامن رمضان الأبرك والدخول المدرسي، ثم نهاية مرحلة الاصطياف.

فعلا أن الحكومة قامت برفع أسعار البترول لأنها مرتبطة بالسوق الدولي، لكن لما انخفضت الأسعار، خفضت الحكومة من سعر البترول، هاذي سابقة عمرها ماكانت في تاريخ المغرب، لأول مرة، ورغم ذلك نحن واعون بمسألة حماية القدرة الشرائية للمواطن، فالقدرة الشرائية للمواطن، هناك طريقتين لمعالجتها، إما أن نحد من النمو الذي يعرفه المغرب والبقاء كما كانت عليه الحال في الماضي، أو فتح المجال وجر كل فئات المجتمع نحو التقدم واستغلال ما يقدمه المغرب من طاقات في ميادين مختلفة.

فيما يتعلق بمسألة، وحنا اخترنا الطريق الثاني، فيما يتعلق بمسألة حماية المستهلك، أنا أتفق مع السيد المستشار المحترم، لكن هناك نص قانوني قيد الدراسة، الآن في لمساته الأخيرة ديال حماية المستهلك، هاد النص نظرا لتعقيداته ونظرا لأنه سيجمع مجموعة من الإدارات، مراقبي الأثمان في وزارة الداخلية، مراقبي الصحة عند وزارة الصحة، مراقبي القمع والغش عند وزارة الفلاحة، مراقبي جودة المواد والخدمات عند وزارة الصناعة والتجارة، بل لابد أنه يتوضع واحد التصور شمولي لجميع هذه الآليات المختلفة في آلية واحدة اللي سميتوها الوكالة الوطنية اللي حاضرة عندنا، والنص الآن النص القانوني، مع إعطاء، وهذا هو الجديد، الحق لجمعيات حقوق المستهلك لمواجهة أي تصرف سلوك غير قانوني أو فيه مزايدة أو مضاربة إلى غير ذلك، تضر بصحة اللمسات الأخيرة في الأمانة العامة للحكومة، تم توزيعه على كل الوزارات لإعطاء الرأي، وسيرى النور في الأسابيع المقبلة إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل من تعقيب؟ تفضل السي بركاع.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

السيد الوزير، في هذا الموضوع بالذات، بغينا نلفتو نظركم حول قضية بسيطة، وهي على الأقل إخبار المواطنين المستهلكين بهذه الزيادات المتتالية، اللي عرفها المغرب مؤخرا واللي أدت لنوع من التوتر الاجتماعي والاحتقان الاجتماعي، فعلى الأقل الإخبار والمعلومة، التواصل مع المواطنين باش يكونوا على علم بالزيادات المتكررة عبر وسائل الإعلام أو غير جمعيات المستهلك، اللي الإتحاد الدستوري انتبه لها منذ سنين، وقدم واحد المشروع اللي هو الآن باقي في رفوف الحكومة.

قضية أخرى السيد الوزير، هو هاد الاحتقان وهاد الزيادات في الحقيقة حنا ماتفاجئناش بها نظرا للزيادات اللي عرفتها TVA ، النسبة على القيمة المضافة في عدد المواد الاستهلاكية واللي تمررات في القانون المالي ديال 2006 . فلا أظن أن الحكومة عندها اليوم الشجاعة باش تقوم بإجراءات لتخفيض هذه النسبة ولتخفيف الوطأة على الموطنين لأنه كتعتمد، بصفة رئيسية، على هاد النوع من المداخيل لتسديد ديونها ولإيجاد المعادلة والموازنة في الميزانية، لأنه البعد دائما الماكرو اقتصادي والتوازنات المالية كيغلبوا هاد الحكومة، اللي هي رفعت شعار حكومة البرامج الاجتماعية، واليوم هاد الشي ماكاين منو والو، وكنتفاجئو بعدد ديال الشعارات المغلوطة واللي كتغلط الرأي العام، والواقع أنه المواطن تضرر في قوته اليومي، تضرر في مستوى المعيشة، وجميع المؤشرات. وجميع شرائح المجتمع اليوم خارجة للشوارع وكتعبر على هاد السخط العارم لتدني مستوى المعيشة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي بركاع. الكلمة لكم السيد الوزير للرد.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، فيما يتعلق بالزيادات، لابد أن أذكر السيد المستشار المحترم بقانون حرية الأسعار والمنافسة الذي تمت المصادقة عليه داخل المجلس، داخل البرلمان، والذي حرر كل الأسعار. وأن الأسعار حرة في السوق وتخضع لمنطق الطلب والعرض، هذا وحنا خدمنا واحد الاختيار اللي عملوا المشرع المغربي، هو اختيار تحرير الاقتصاد الوطني، فتحرير الاقتصاد الوطني معناه تحرير الأسعار.

فيما يتعلق بالزيادات المرتبطة بالأسعار المقننة، شخصيا كنمشي للتلفزيون في ليلة الإعلان عن الزيادة في أسعار البترول ونعلن عنها بكل شفافية، و الكل عنده علم، فبالتالي نحن نخبر عبر قناة التلفزيون بمسألة الزيادة في الأسعار، الطريقة التي تتم بها، لماذا هذه الطريقة؟ ببساطة لأنه ما يمكنش نخلقو الفوضى في البلاد، لو أعلن عن الأسعار أنه الزيادة ستكون يوم غد، غادي يمشيوا كلشي الذين يريدون أن يشترون يتزودوا بالوقود، وكاين اللي غادي يشري بيدو، ويهز بيدو ويزلو في الدار، وندير و قنابل في كل المنازل. هذا من الناحية الأمنية، لأنه مسألة عالجناها من كل جوانبها، فكان الإختيار أنه نعلن فقط ساعات قبل الزيادة في ثمن المحروقات.

فيما يتعلق بآثار الزيادة في ثمن المحروقات، كان هناك برنامج متعلق بالنقل وبرنامج متعلق بالفلاحة وحنا كنعلمو، إلى كان السيد المستشار أنه كينسى أنه 3 مليار درهم اللي زولنا من ديون الفلاحة في صندوق القرض الفلاحي، بالإضافة إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تشتغل من أجل تحسين ظروف عيش مجموعة كبيرة من السكان، بالإضافة أنه الميزانية العامة ديال الدولة خصصت و تخصص سنويا منذ 2003 ما يعادل 55% من الميزانية العامة. رابعا واخيرا، الضريبة على القيمة المضافة هذه الضريبة لا تتعدى بأحسن الحالات، وعندنا محسوبة، ديالنا ما كتفوتش 4 دراهم في أقصى الحالات لأشياء كبيرة جدا في فاتورة الماء والكهرباء، ما كتعداش 4 دراهم.

الممارسات التي استغلتها بعض الشركات، ومرت أمور أخرى، هادي لا ارتباط لها بالحكومة، هادي المسؤولية المحلية ديال رؤساء الجماعات الذين يقررون في الأسعار المحلية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا للجميع. هكذا نكون قد استنفدنا جميع النقط المسطرة في جدول أعمالنا، شكرا للسادة الوزراء، شكرا الأخوة المستشارين المحترمين، رفعت الجلسة.